العرب
الجمعة 2021/10/29
السنة 44 العدد 12224

السياحة العمانية تتلمس طريق التعافي مع نمو إشغال الفنادق

37.9 في المئة نسبة الزيادة في عدد النزلاء منذ بداية العام

تعطي آخر المؤشرات حول أداء قطاع الفندقة بسلطنة عمان انطباعا واقعيا بأن الحكومة بدأت تجني ثمار استراتيجيتها لإعادة عجلة السياحة إلى الدوران مرة أخرى، بعد أن ظهرت علامات على كون القطاع يسير في طريق التعافي تدريجيا بعد تخفيف القيود على السفر والضيافة.

فرصة لإشباع فضولنا من أزياء تقليدية سمعنا عنها ولم نرها

مسقط – يؤكد نشاط الفنادق السياحية الفاخرة في عُمان أنها بدأت تنفض غبار الركود، الذي تراكم خلال فترة الجائحة، وبدأت تحقق نسب إشغال مقبولة منذ بداية 2021 بفضل الخطط الحكومية لإنعاش هذه الصناعة، التي يعول عليها المسؤولون كثيرا لتنويع مصادر الدخل.

واستطاعت المنشآت الفندقية ذات التصنيف 3 و5 نجوم خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري تحقيق معدلات إشغال بلغت قرابة 37.9 في المئة، بعد تخفيف قيود الإغلاق حول العالم بسبب الجائحة.

وأشارت إحصاءات حديثة صادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ونشرتها وكالة الأنباء العمانية الرسمية، إلى أن حجم إشغال الفنادق بلغ منذ بداية يناير وحتى نهاية الشهر الماضي نحو 834 ألفا مقابل 604 آلاف نزيل على أساس سنوي.

سالم المحروقي

نريد جذب 11.7 مليون سائح بحلول 2040 نصفهم من دول العالم

ومع ذلك، لم تحقق السلطنة إيرادات أعلى، فقد وصلت الإيرادات إلى 59.2 مليون ريال (نحو 154 مليون دولار) فقط مقارنة مع 67 مليون ريال (174.2 مليون دولار) في الفترة ذاتها من العام الماضي، أي بانخفاض بنسبة 11.7 في المئة.

وشكل العمانيون النسبة الأكبر من مجموع النزلاء حتى نهاية سبتمبر الماضي بزيادة بلغت نسبتها 115.8 في المئة، ليتجاوز عددهم نحو 619 ألفا مقارنة مع أكثر من 286 نزيلا بمقارنة سنوية.

فيما جاء النزلاء الآسيويون في المركز الثاني بنحو 98 ألفا مقارنة بحوالي 55 ألفا على أساس سنوي وبنسبة زيادة بلغت 79.5 في المئة، تلاهم النزلاء العرب من الدول الأخرى غير الخليجية في المركز الثالث بنحو 32 ألفا، ثم الأوروبيون بواقع 29 ألف نزيل.

أما السياح القادمون من الأميركيتين فبلغ عددهم 13 ألفا، وبلغ عدد النزلاء الخليجيين 13 ألف نزيل و3 آلاف نزيل من أوقيانوسيا، وقرابة 3 آلاف سائح من القارة الأفريقية، ونحو 21 ألف سائح من بقية البلدان.

وتوجه البلد الخليجي، الذي يعد الأضعف اقتصاديا بين جيرانه الخليجيين، منذ سنوات لتنويع اقتصاده، مركزا على السياحة كبديل واعد لقطاع الطاقة الذي شكل في الأعوام التي سبقت ظهور الوباء 86 في المئة من إيرادات الدولة، فيما ارتد تراجع أسعار النفط العالمية بشكل سلبي على موازنة الدولة.

وتواجه صناعة السياحة في عُمان منافسة من دول المنطقة، مثل الإمارات والسعودية، حيث عزز أكبر اقتصاد عربي أشكال السياحة الأخرى غير الدينية، بضخ استثمارات فوق 50 مليار دولار منذ 2016، لتحقيق "رؤية 2030".

وأطلقت مسقط منظومة متكاملة للتطوير والتسويق السياحي هدفها إيجاد شراكات مع وجهات جديدة. كما أطلقت فرصا واعدة للاستثمار في السياحة بالمحافظات، خاصة محافظة مسندم التي تعول عليها السلطنة كمركز جذب سياحي واعد.

وفعلت الحكومة في أغسطس الماضي خطة تسويق وترويج السلطنة سياحيا من خلال مكاتب التمثيل السياحية الخارجية، التي أطلقتها وزارة التراث والسياحة، وكان أولها مكتب لها في العاصمة الصينية بكين.

وارتأت الوزارة ضرورة التوسع في السوق الصينية بعد تنامي أعداد السياح القادمين من الصين إلى البلد الخليجي، والتي بلغت في السنوات الخمس الماضية نحو 220 ألف سائح صيني.

وسيتم توجيه الأعمال الترويجية، التي تشمل سياحة المغامرات والسياحة الترفيهية والسياحة التراثية والثقافية، إلى الفئة ذات الدخل المرتفع في السوق الصينية.

وتزخر العديد من محافظات عُمان وولاياتها بمقومات سياحية متنوعة وبمناطق ذات تنوع جيولوجي، تتراوح بين الصحاري الشاسعة والسهول المنبسطة والأودية العميقة، إلى جانب الجبال الشاهقة والسواحل والشواطئ الممتدة.

وتؤهل هذه المقومات التاريخية والطبيعية عُمان لتصبح مركزا سياحيا واعدا في المنطقة، حيث يمثل هذا القطاع أحد أهم روافد الدخل في الرؤية المستقبلية "عُمان 2040" التي انطلقت مطلع العام الجاري.

وفي يونيو الماضي، أطلقت الشركة العُمانية للتنمية السياحية "عُمران" الحكومية، هوية تجارية لمشغل السفر الوطني، لبدء إطلاق أول منصة رقمية متكاملة للعملاء التجاريين في قطاع السفر والسياحة.

ونقلت وكالة الأنباء العمانية الرسمية عن وزير التراث والسياحة سالم المحروقي خلال حفل إطلاق المنصة قوله حينها، إن "إطلاق المنصة سيجعل الدولة من أكثر الوجهات تميزا إقليميا، لما تتمتع به من مزايا تنافسية".

وأضاف "تهدف السلطة من خلال المنصة كذلك إلى تعزيز رؤية عمان في رفع معدل الاستثمارات المحلية والدولية في قطاع السياحة، لجذب 11.7 مليون سائح بحلول 2040، بينهم 5 ملايين سائح دولي".

154
مليون دولار إيرادات المنشآت الفندقية في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي

وأوضح المحروقي "سنربط المنصة الرقمية بمقدمي خدمات السفر والسياحة العُمانية، وبشكل فعال مع العملاء التجاريين في الأسواق المستهدفة.. ومع المرافق السياحية كافة والمطارات المحلية".

وفي العام الذي سبق تفشي الوباء، ارتفعت السياحة الوافدة إلى السلطنة بنسبة 9.4 في المئة، إلى 3.5 مليون سائح، صعودا من 3.2 مليون في العام 2018، بينما لم يتم إحصاء عام 2020، مع توقف حركة السياحة عالميا، نتيجة جائحة كورونا.

لبنان يكافح لإخراج قطاع الصناعة من دائرة الركود

بيروت – تحاول الحكومة اللبنانية إنقاذ قطاع الصناعة المنكمش بفعل الضائقة المالية بعد سنوات من التهميش واللامبالاة، بالتعاون مع منظمات دولية، ضمن مساعيها لتخفيف الأزمات المتراكمة، التي يعاني منها الاقتصاد الهش.

وشكل لقاء وزير الصناعة جورج بوشكيان الخميس في بيروت مع ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) في لبنان إيمانويل كيلنزي، فرصة من أجل بحث سبل توفير الظروف والتمويلات من أجل مساعدة شركات القطاع على النهوض مجددا.

وذكرت وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية أن بوشكيان قدم عرضا لممثل يونيدو حول برنامج حكومة نجيب ميقاتي، والذي يهدف "إلى تحقيق التنمية للصناعة المحلية وتطوير الإنتاج وتعزيز التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية وتأمين فرص عمل جديدة".

كما أوضحت أن وزير الصناعة استعرض تقييما للمشاريع المنفذة، وأيضا تلك التي في طور التنفيذ للسنوات الأربع المقبلة، بغية تعزيز التعاون مع المنظمة الأممية لتنمية وتطوير القطاع الصناعي.

ويمارس القطاع منذ أشهر طويلة ضغوطا شديدة على السلطات لإقرار إجراءات عاجلة لمساعدة الشركات الصناعية بمختلف أحجامها، وخاصة بعد التداعيات الكارثية التي خلفتها الأزمة الصحية بالتزامن مع شحّ الأموال من السوق المحلية وتقلّص الاستثمارات.

وحذّر رئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل مرارا من أن الصناعيين أصبحوا على مشارف إغلاق شركاتهم، بسبب الأزمات المتفاقمة يوميا وانسداد الآفاق لحل الأزمة الاقتصادية.

وتظهر التقديرات الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية أن القطاع يساهم في الظروف العادية بنحو 7.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ووفق بيانات منظمة يونيدو، فإن الصناعة اللبنانية توفر نحو 195 ألف فرصة عمل مباشرة، أي ما يعادل 25 في المئة من اليد العاملة النشطة، مما يجعل هذا القطاع ثاني أكبر قطاع موفّر للوظائف بعد القطاع العام.

وتلتقي العديد من المشكلات في القطاع، حيث يقول الصناعيون إنهم يعانون من نقص المحروقات والمواد الأولية، وكذلك انهيار العملة المحلية، إضافة إلى انحسار عمليات التصدير بفعل تقلّص عمليات الإنتاج.

وترى يونيدو أنه لتعزيز القطاع الصناعي في لبنان، فإنه يجب على الشركات تغيير الطريقة التي تتعامل بها مع الطاقة والمياه والنفايات بشكل أساسي، خاصة في صناعة المواد الغذائية.

وهذا الأمر يتطلب أدوات واستثمارات من شأنها أن تساعد البلاد على أن تصبح أكثر كفاءة في استخدام الموارد والطاقة النظيفة والآمنة، مع الحفاظ على القدرة التنافسية.

وليس ذلك فحسب، بل إن تحويل التحديات إلى فرص يبدو في صميم منهجية نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا عبر مجموعة من الأدوات لمعالجة ارتفاع تكاليف الطاقة والمواد الخام من خلال دمج تدابير الادخار في العمليات التجارية الجارية.

وكانت الصناعة اللبنانية قد اعتمدت هذه المنهجية في سياق مشروع "ميد تست تو"، وهو جزء مبتكر من برنامج "سويتش ميد"، الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي في عام 2013 لتسريع التحوّل إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في جنوب المتوسط.

7.5
في المئة نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي أثناء الظروف العادية

وتقول ندى صبرا، وهي خبيرة بيئية تعمل مع اليونيدو لتطوير القطاع الصناعي في لبنان منذ 14 عاما، في تقييم نشرته منصة يونيدو قبل فترة، إن "المشروع يعالج العقبات، التي تواجهها الصناعة لكي تصبح أكثر كفاءة في استخدام الموارد والطاقة مع زيادة الإنتاج".

لكن الحكومات المتعاقبة منذ ذلك التاريخ لم تقدم الحوافز اللازمة لشركات القطاع من أجل تطوير أعمالها، وهو ما ظهر بوضوح بعد تفجّر الاحتجاجات ضد فساد السلطة قبل عامين.

وخلال السنوات الأخيرة اضطرت الكثير من المصانع في مختلف المجالات إلى وقف نشاطها بشكل كامل، والاضطرار لتسريح الآلاف من الموظفين والعمال مع اتساع الأزمة الاقتصادية الحادة التي خنقت المواطنين.

وطالت الأزمات المالية ساعات العمل داخل شركات القطاع الخاص، حيث تشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن نحو 27 في المئة من عمالة القطاع ضمن الدوام الكامل، تحولت إلى عمل جزئي.

وتعتبر البطالة أزمة غير مستجدة، لكنها مستمرة في التفاقم في ظل الحالة الاقتصادية التي وصل إليها البلد، الذي يعتبر من بين أكثر الدول مديونية في العالم بما يوازي 85.25 مليار دولار أي بمعدل 150 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي

شركة صومالية ناشئة تتحدى البطالة بالخدمة المتنقلة لغسل السيارات

مقديشو – تعمل شركة صومالية ناشئة من خلال ابتكار نمط مشروع غير تقليدي يتمثل في تقديم خدمة غسل السيارات تحت الطلب على مواجهة تحدي البطالة، في بلد يعاني من شح الموارد وظروف اقتصادية واجتماعية كارثية.

ويتولى الشاب يحيى عبدالله الذي أسس شركة "أديج سييم" قبل فترة بالتنقل إلى أماكن مالكي السيارات لتنظيفها بأسعار تنافسية وهو ما يوفر عليهم معاناة الذهاب والانتظار أمام المحطات الكبرى لغسل السيارات.

وفي غضون أشهر قليلة حظي المشروع بإقبال واسع، ما دفع العشرات من الشباب إلى الانضمام إليه لمواجهة البطالة المتنامية.

بوسائل تنظيف غير مكلفة ستبهرك بنتائجها

ويعاني الصومال من ارتفاع معدلات البطالة، لاسيما بين الشباب، حيث تصل إلى نحو 75 في المئة، في بلد يقدر تعداد سكانه بحوالي 12 مليون نسمة.

وداخل مكتبه بتقاطع دبكا المزدحم وسط مقديشو يستقبل عبدالله العشرات من الطلبات يوميا من زبائنه في مختلف أحياء العاصمة، لتوفير خدمة تنظيف السيارات المتنقلة "دليفيري" والتي تعد الأولى من نوعها في البلاد.

ويقول عبدالله إن فكرة مشروع المتنقل لغسل السيارات جاءت بعد دراسة احتياجات السوق المحلية، في ظل تزايد شركات بيع السيارات، وكانت التجربة الأولى من نوعها في العاصمة.

ونسبت وكالة الأناضول إلى يحيى قوله إنه "بعد ملاحظة عزوف مالكي السيارات عن محطات الغسل بسبب الازدحام وارتفاع أسعارها واضطرارهم لتنظيف مركباتهم في الشوارع، قررت إنشاء المشروع من خلال تقديم خدمة متنقلة بأسعار تنافسية".

وأضاف إن "الإقبال على المشروع يتزايد يوما بعد يوم نظرا إلى سرعة تقديمها واستخدام أحدث الأدوات في الغسل والتشحيم بعكس الأدوات التقليدية، إلى جانب سهولة وصولها إلى الراغبين بها في كل الأوقات".

وباتت شركة "أديج سييم" مصدرا للرزق للكثير من الشباب العاطلين عن العمل، بعد تلقيهم تدريبات حول كيفية استخدام أدوات تنظيف السيارات والتعامل مع الزبائن.

ويؤكد الشاب أحمد نور أن مشروع الغسل المتنقل للسيارات وفر له فرصة عمل كبيرة بعد سنوات من المعاناة مع البطالة، مشيرا إلى أنه بات يعمل بنظام الراتب الشهري بدلا من الأجر اليومي الذي لم يكن يسد احتياجات أسرته قبل ذلك.

فيما أوضح عبدالناصر أحمد الذي كان يعمل في غسل السيارات بشكل يدوي أنه انتقل إلى العمل بالشركة هربا من عناء العمل اليدوي الذي يتطلب جهدا بدنيا كبيرا، خاصة وأن الشركة تستخدم أدوات وأجهزة حديثة في غسل السيارات.

وأضاف عبدالناصر أن "غسل السيارات في الشوارع كان من قبل عمل خطرا، نظرا لازدحام السيارات وغياب إشارات المرور إلى جانب ضيق الشوارع وعدم توفر ساحات وقوف للسيارات، ما يجعل الأمر صعبا وخطرا، لكن الآن تغير الوضع مع الشركة نظرا لاستخدام أحدث الأدوات والأجهزة".

وعادة ما يستخدم عمال الشركة الدراجات البخارية للوصول إلى أماكن الزبائن في جميع أحياء العاصمة مقديشو، حيث يحدد الشخص الراغب في الخدمة نوعها والتوقيت المناسب له والمكان سواء عند مقر عمله أو أمام منزله.

أديج سييم تقدم خدماتها بسعر 4 دولارات تقريبا وهو أقل بنحو ثلاث دولارات من أسعار المحطات الكبرى في العاصمة مقديشو

وتعد الخدمة الجديدة بمثابة صمام أمان بالنسبة إلى الكثيرين الذين يتخوفون من تركيب المتفجرات بسيارتهم خلال عمليات التنظيف، وهي أحداث أمنية غالبا ما تحدث أثناء غياب صاحب السيارة خاصة العاملين في السلك الحكومي بسبب الاضطرابات الأمنية التي تشهدها مقديشو.

ويركن عبدالصمد محمود سيارته أمام منزله في حي ورطيغلي وسط العاصمة لغسلها من قبل شركة "أديج سييم" ويقول للأناضول إن تنظيف سيارته في السابق كان تحديا كبيرا وقد يغسل سيارته مرة أو مرتين في الشهر لظروف أمنية، لكن الأمر يختلف حاليا.

وأضاف محمود "سكان مقديشو عادة ما يقلقون من تنظيف السيارات لأسباب أمنية، لكن مع ظهور هذه الشركة تبددت المخاوف، حيث يستطيع الأشخاص غسل سياراتهم أمام مقار أعمالهم أو منازلهم دون عناء البحث عن المحطات أو الوقوف في جنبات الشوارع المزدحمة غالبا، مع خدمة سريعة وسعر أقل".

ورغم تراجع التفجيرات التي تستهدف السيارات الخاصة في مقديشو، إلا أن المخاوف لا زالت عالقة في أذهان الكثيرين الذين فقدوا أصدقاءهم وأقاربهم نتيجة تفجير سياراتهم، ما دفعهم إلى اللجوء إلى مشروع الغسل المتنقل للسيارات.

وتتراوح خدمة غسل السيارات في المحطات الكبرى بالعاصمة بين 5 و7 دولارات، بينما يصل سعر خدمة مشروع الغسل المتنقل للسيارات إلى 4 دولارات فقط.